

اما الآن فاننا لا ننكر ان بعض المتعلمين على الطريقة الاوربية قد وقعوا في بعض الشبهات وبعضهم انكر الدين تبعا للاوربيين الذين اخذ عنهم ولكن السبب في هذا انه لم يعرف الاسلام ولم يتعلمه قبل العلم الأوربي ولا بعده . ولهذا نطالب علماء ديننا بان يجتهدوا في جعل زمام تعليم العلوم الكونية بأيديهم لأننا نشق آثم الثقة بانه لا يمكن ان يرجع عن الاسلام من عرفه وكيف يختار الظلمة من عاش في النور . وان لنا لعودة الى الموضوع ان شاء الله تعالى (يتصل الكلام)

﴿ لائحة الفقه الاسلامي ﴾

حضرة العالم الفاضل صاحب التوقيع — تابع ما قبله

« كلام صدقي »

يحتاج الجواب عن كلام صدقي الى افراد مندرجاته فهو ينحصر في هذه المسائل : (١) لا بد لكل أمة متمدنة من قانون جامع لجزئيات الحوادث (٢) الاسلام جاء بأسمى ما تتطلبه الحاجة المدنية الا ان ما جاء به قواعد كلية (٣) الاحاطة بالجزئيات موكولة الى افهام رجال العلم والعقل مع ارجاعها الى تلك القواعد (٤) علماءنا فعلوا ما يجب عليهم من هذا القبيل واحاطوا بكثير من الجزئيات التي دعت اليها حاجة كل عصر الا ما فاتهم من تحديد بعض المقوبات وترتيب المحاكمات والتفريق بين الحقوق العمومية والحقوق الشخصية تفريقاً يتعين معه الاختصاص بالدعاوى العمومية التي كان القضاء فيها خصماً وحكماً في آن واحد. (٥) علماءنا برعوا في علم الحقوق الى حد جعل هذا العلم عند المسلمين يكاد لا يترك صغيرة

ولا كبيرة من الجزئيات الا احصاها الا انه مشوش بكثرة ما اختلفوا فيه حتى في المسألة الواحدة (٦) سبب هذا الاختلاف انفراد الآحاد بالتشريع (اي التفريع) بحيث يجوز الواحد منهم ما يمنعه الآخر وبالعكس (٧) سبب هذا الانفراد التساهل من المسلمين في ترك سلطة التشريع فوضى يتناولها من شاء ومن ليس بمعصوم من الافراد وذلك لم تفعله أمة متمدنة من قبل (٨) لو فهم المسلمون منذ استفحل امرهم واشتدت للقوانين الجامعة حاجتهم معنى ما يسمى عند علماءهم الاجماع لاستفادوا منه الى الآن فوائد كثيرة ولما تركوا امر القوانين فوضى لا يعتمد فيه الا على قال فلان وأفتى بخلافه فلان ولكانوا عهدوا بتفريع الاحكام واستنباطها الى جماعات من اهل الفضل والاجتهاد ينوبون عنهم عند مسيس الحاجة في تطبيق الاحكام على الحوادث في كل زمان ومكان (٩) لما لم يفهموا هذه القاعدة واعتقلوا العناية والنظر باصر القوانين كان وضع الأئمة والعلماء لعلم الفروع الذي قلتُ عنه انه مجموع قوانين لازماً (١٠) تسليم سلطة التشريع لجمع لا لآحاد ليس فيه من حرج او مانع يمنعه من الدين والذي سوغ للفرد ان يضع او يستنبط ما شاء من الاحكام التي تمس اليها الحاجة يسوغ للجمع كذلك وهو الاحوط ايضاً في الدين والدنيا (١١) اعترف حفظه الله بان هذا الخلاف الذي شوش نظام المعاملات بين الامة يكاد يجعل علم الفروع في المرتبة التي ذكرتُ (١٢) وانكر قولي انه ليس من علوم الدين وانما هو مجموع قوانين وضعها المتقدمون قال بل رأيي انه من علوم الدين باعتبار انه مستند الى اصول عامة في الدين وانه قانون باعتبار انه داخل تحت حكم الرأي والقياس والاجتهاد او هو نتيجة تطبيق الاحكام على حوادث حدثت

بعدُ للمسلمين وروعت في وضعها اصول الدين (١٣) مسوغ الاجتهاد
 مبسر لكل عالم من علماء الشريعة بلغ مرتبة الكفاية غير محذور عليهم
 في عصر من العصور (١٤) العلماء بين امرين اما ان يعتبروا ان كل
 ما حرره الائمة وقرروه هو من الدين فيلزمهم في هذه الحال التسليم بما
 حرره جميعهم من الاحكام ويلزم من هذا جواز انتفاء الاحكام الموافقة
 لحالة العصر من كتب المذاهب وتدوينها في كتاب خاص ليس فيه أدنى
 شائبة من مشاركات الخلاف ليكون اشبه بقانون عام شامل لسائر حاجات
 الاجتماع يعمل به المسلمون على اختلاف مذاهبهم واما ان لا يعتبروا ما
 حرره الائمة من الدين بل يعتبرونه رأياً اداهم اليه الاجتهاد وان هذا هو
 علة اختلافهم في الاحكام منعاً وايجاباً بحيث يجوز الواحد ما يمنه الآخر
 وفي هذه الحال يجوز لهم الاجتهاد كما جاز لغيرهم فيتنفق جميعهم على جعل
 علم الفروع علماً نافعاً في هذا العصر مراعى فيه جانب الحاجة مضافاً اليه
 ما فات المتقدمين من التوسع في مناحي أخرى اصبح التوسع فيها الآن
 من ضروريات الحياة الاجتماعية .

— جوابي —

الذي يراني متصدياً للجواب يظن اني اقصد رداً على صديقي
 الفاضل وليس كذلك بل ليس في مقدماته ما يرد غير ان النتيجة الحسنة
 التي اشار اليها لا نحصل عليها وعلم الفروع الحاضر هذا حاله من التشويش
 الذي اعترف به وهذا حال كل فريق منا من تقديس ما ينتسب اليه
 واعتبار كل ما جاء تحت اسمه من عند الله عز وجل . على ان الجواب
 على الافراد يزيد المسألة وضوحاً وان لم يقصد به رد وهذا هو :

ج (١ - ٢ - ٣) ما جاء في هذه الأرقام مسلم ما أنكرته ولا أنكره . اما كون كل امة ممتدنة لا بد لها من قانون جامع لجزئيات الحوادث فيكاد ان يكون من العلوم الضرورية بل الامم البدوية أيضاً لا تستغنى عن قانون يجمع لها جزئيات الحوادث بحسب حاجتها . وانا لنعلم بالاختبار ان هؤلاء الاعراب الضاربين في مهامه الشام والعراق لهم قضاة يدعون واحدهم بالعارفة (*) يقضى بينهم بأحكام يتداولونها ويسمون معلوماًتهم في الاقضية بشرع العرب ولم يفهم النصيب من عقولهم وذواكرهم لما عدمو النصيب من الكتابة والتدوين . وجزئيات الحوادث في كل امة تكون بحسبها من المعيشة والعادة والعقيدة . ومهما كانت الامم من الجاهلية لا تلبث متى رمت بالقدم الاولى في ميدان المدنية ان تصطلح على قانون يوحدتها مثل هذا بامة الرومان ثم اصول الامم الاوربية الموجودة ثم مثل بالعرب بعد ان كثرت فتوحاتهم واشتدت لوسائل العمران حاجاتهم ودخل في حوزتهم امد شتى كانوا ذوي صناعات وزراعات وتجارات ولهم قوانين قديمة وعادات راسخة وبالجملة ان التشريع في الامم ضروري ولكن الناس يتفاضلون فيه فمنه الصالح والاصح وضدها

واما كون الاسلام جاء باسمي ماتطلبه الحاجة المدنية فهو من اجزاء معتقدنا ومتمات ايماننا . ما جاء به الاسلام قواعد كلية والاحاطة بالجزئيات موكولة الى افهام رجال العلم والعقل مع ارجاعها الى تلك القواعد والاختلافات انما نشأت من الافهام وهي اختلافات عظيمة فاذا فرضنا مائة قول في مسألة ما (وهو فرض له تحقق) فالصيب منها واحد والمخطئ ٩٩ حرما

(*) التاء فيه كالتاء في علامة وفهامة

من العقائد الكافية التي يرجع اليها كل واحد بما قال كما حرم اصحاب المذاهب في العقائد الاسلامية من القواعد التي هي اصول . ثم هل نستطيع ان نبرهن أمام مناظر اجنبي على ان العقل الانساني السليم لا يمكن ان يحيط خبراً بتلك القواعد المعدودة الا ان يسميها ؟

ج (٤ - ٥) مما تقدم يعلم الجواب عما جاء في ٤ - ٥ فانا قبلنا ان التشريع ضروري للأمة وكل امة قد خلت لها حديث في الآخريين يتلونه مستبصرين وعلماءونا الذين اشار اليهم انما هم كالذين خلوا فلتن قلنا انهم سدوا حاجة زمانهم فان نحن بعلومين اذا قلنا ان ما نقده اليوم هي مجموع كتاباتهم التي اقتضتها عصورهم وطابقت عقول معاصريهم من الحكومات والرعايا كيف كان الحال . اما كونهم برعوا بذكر الجزئيات فلا تخاذل كثيرين هذه الصناعة ديدناً في كل عصر ومصر ووقع مثل هذا لكل أمة متحضرة . وان ادري هل افقتهم براعتهم تلك عن ذلك الاختلاف المشوش ام كان نصيبهم منها نصيب من كان قبلهم ممن أوتوا الجدل ، وحرموا العمل ، نصيب اولئك الذين كانوا يتجادلون بالمذهب في القسطنطينية والفتح على اسوارها ؟

ج (٦ - ٧ - ٨) قال حنظله الله ان سبب هذا الاختلاف انفراد الآحاد بالتشريع وسبب هذا الانفراد تساهل المسلمين في ترك سلطة التشريع فوضى يتناولها من شاء واقول : ان القوم يزعمون ان كل ما كتبوه هو من عند الله يجب التسليم به والاعتماد عليه وان هؤلاء الكتاب لم يحدثوا شيئاً من عند انفسهم والمسلمون الذين عزى اليهم التساهل لم يكن لهم شيء من الامر في العلم حتى يكون لهم صوت في التشريع . وها أنا اذا

اذكر للصديق اعزاه الله سبب ذلك الانفراد او سبب تساهل المسلمين :
المسلمون ليسوا شعباً واحداً وليسوا على سنن واحد في النحلة
والعادات . المسلمون بما تحيزوا للدول صاروا شيعاً في الآراء السياسية .
ثم بما تحيزوا للرؤساء في الدين صاروا شيعاً في الآراء العلمية والمذاهب
الدينية . ثم بما تحيزوا للجنس صاروا شيعاً في المشارب والمعايش .

لم يمض الثلث من القرن الاول على المسلمين حتى كفر بعضهم بعضاً
فتحاربوا وتحاربوا وتحاذلوا الى ان انقسموا الى ثلاث فئتان تشايح كل منهما
رئيساً كبيراً واخرى خارجة عن دائرتيها ناقمة عليهما حالهما . ولم يمض
الثلث الثاني حتى انقلبت دعوتهم الى الدين وتهذيب النفوس دعوة الى
الملك والاستيثار وتوسيع ابهة الملك وجعله منحصرآ في امرة يحدث
افرادها ما شاؤا ان يحدثوا ولم يمض الثلث الثالث حتى تكاملت اصول
الشيعة وتلاحقت فروعها وايستثمراتها واحداث في الدين من احدث
واخترع من اخترع فاختلّفوا في القراءات فتعددت اشكالها وتعارضوا في
الروايات فتناقضت احكامها وتباينوا بالفهم من النصوص فضاعت ثمراتها
وتجادلوا في الفهوم فذهبت غاياتها . عقائد متباينة وعبادات مختلفة واقضية
مضطربة وضباط متباغضة فأين الاجماع ؟

اي اخي ! افليس هذا هو امرنا في ذلك القرن الاول الذي عليه
مدار فخرنا واليه يرد اصل مجدنا وفيه اتسع سلطان حكمنا وعلا منار
ديننا . دع عنك زمن الخليفين وقل لي متى كان الاجماع وكيف يجمع قوم
حالم ما ذكرناه آنفاً وأي المسلمين مطالبون ان يفهموا معنى ذلك الاجماع
يعرضهم الضاربون في بطون الاودية وظهور الجبال ام امصارهم المؤلفة

من أبناء الروم والفرس والقبط وقليل من أبناء الاجناد؛ من الطالب منهم بالتشريع؛ أولاد أمورهم وهم من علمت بين لاه فرح بالنعمة الجديدة التي ورثوها وبين نشيط حازم مشتغل بتسكين تلك الفتن المعهودة أم الرواة الذين لم يكن أكثرهم يعلم أكثر من النقل والحكاية؟

هذا ماترك امر التشريع فوضي فبدؤا في ابتداء القرن الثاني يكتب كل واحد ما أتى اليه استاذه وكثرت فنون الاختلاف وضروب التعارض واستعملت التقيّة فجاءت المذاهب على كثرتها وتعارضها مضاهية لاديان مختلفة حتى النى أكثرها الزمان الذي جاء فيه حكومات اخذت بما دونه قوم واعرضت عن الآخريّن . فالحكومات هي بالفعل حصرت الميدان وغلقت الأبواب والتمذهبون اتبعوا فعل الحكومات بالقول بان باب الاجتهاد مسدود . على انهم نزعوا الى ثقب السدود التي اقيمت فاستعملوا معاول الاصطلاحات والفرض والتقدير كفرضهم اذا ترس قوم بنبي (مع اعتقادهم واعتقادنا ان لاني بعد محمد عليه السلام) فنقلوا بالمذهب الواحد روايات متعددة عن ائمته في المسألة الواحدة حتى اعادوا المذهب الواحد مذاهب فواصلوها اليها كما هي امام عين الناقد البصير .

هذا هو الحال اجمالاً وكل مطالع في تاريخ الاسلام يعلم ان كل طائفة من بلادهم شاع فيها المذهب الذي هو يته نفوس حكامهم الاول . فهل يرجي بعد تحكم تلك المذاهب في كل ناحية لفت الناس عنها؛ وان كان لا يرجي فهل يقال ان بقاء هذا الحال غير مغل بالناقذة ومضر؟

ج (٩) يعلم الجواب عما جاء في (٩) من الجواب على (٤ و ٥)
ج (١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤) اوافق في كل ما جاء في

هذه الأرقام صدقني الفاضل واطم صوتي الى صوته ولكن هل يساعد علم الفروع المدون الحاضر على القول بهذه الأقوال وان لم يساعد فمن المخاطب ان يقوم للمسلمين بهذه الخدمة الجليلة والى متى نقول بلا عمل؛ ها نحن اولاء بهذه المناسبة نقترح على المنار الانوار ان يفتح باباً لهذا الموضوع الجليل يقبل فيه اللوائح التي ترد اليه في كل باب من ابواب الفروع بعد عرضها على جمعية عليّة تنفقد في القاهرة لهذه الغاية مهمة الاساندة ومتى انضمت هذه الجمعية التي يكون لتصديقها على اللوائح المنشورة وقع في قلوب الامة لأنه شبيه بالاجماع يكثر بيننا النباه الذين يوجهون انظارهم نحو هذه الغاية

وبعد فقد طالت الرسالة ووجب الاكتفاء والله المسؤول ان يلهم المسلمين الصواب ويحرك منهم دواعي الجدل في حفظ بقايا المجد

(ع. ز)

(المنار) نكرر الاقتراح على الفقهاء والعلماء ليكتبوا لنا رأيهم في الموضوع ولدينا رسالة لشيخ الاسلام ابن تيمية في اسباب الخلاف ربما تنشر بعد



باب الاسئلة الدينية واجوبتها

تمة اسئلة الشيخ احمد محمد الانبي بطوخ

(٣) ومنه : ما حكم من يستغث ويستمد من النبي صلى الله عليه وسلم وأولياء امته شيئاً مما يجوز سؤاله شرعاً من امور الدنيا والآخرة معتقداً ان نسبة ذلك اليهم انما هو على سبيل المجاز وهو سبب عادي لهم فان شاء الله أجاز شفاعتهم والارداها وليس لهم سلطة غيبية فيها وراه